Analysis of the reality of the problem of banking stumbling in Rafidain Bank

تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين

أ.م.د. سمير سهام الخفاجي/ كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد
الباحث/ رقية كريم عباس/ طالبة ماجستير اقتصاد/ قسم الاقتصاد

OPEN ACCESS
BY NC SA

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:16/12/2018
Accepted: 13/1/2019

مستخلص البحث:

تعتبر عملية منح القروض من المصارف بمثابة الثقة التي تمنحها لعملائها الا ان هذه الثقة يجب ان لا تكون ركيزة أساسية عند منح القروض حتى لو منحت هذه القروض وفقاً لأسس مصرفية سليمة والتي تنطوي على مخاطر قد يتعرض لها المصرف بسبب امتناع العميل عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المصرف ربما بسبب الظروف الاقتصادية غير المتوقعة التي تؤثر على العملاء مما يجعلهم في حالة من التعثر والتي تضعف من قدرة المصارف على تقديم القروض التي تعتبر من أهم مصادر تحقيق العوائد والأرباح للمصارف ، لذلك تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه أغلب المصارف مما تعرقل سير عملها ونشاطها ومن الأسباب التي أدت الى تفاقم مشكلة التعثر المصرفي عدم سلامة ودراسة القرارات الائتمانية في حال منح القروض والاخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية وعدم الالتزام بأجراءات وضوابط السياسات الائتمانية داخل المصرف إضافة الى الاختلاسات والسرقات التي يتعرض له المصرف وعدم كفاءة الإدارة المصرفية ولتلافي هذه المشكلة لا بد من دراستها بصورة دقيقة وذلك باستعمال الأساليب العلمية فيما يتعلق بالقرارات الائتمانية والضمانات والتي تختلف حسب نوع القرض ففي حالة القروض طويلة الأجل تكون مخاطرها مرتفعة ، اذ تكمن المشكلة في مصرف الرافدين وهو اكبر المصارف العراقية هنا بارتفاع حجم القروض المتعثرة فيه وتكبده خسائر كبيرة بسبب القروض المعدومة والديون الموروثة من قبل سنة 2003 م وبعدها مما أثر سلباً على أرباحه واحتياطياته ويقوم المصرف باقتطاع جزء من أرباحه لمقابلة الديون الغير المستردة مخصصة لديون مشكوك في تحصيلها رغم أنخفاض رأس ماله يرجع ذلك الى عدم التزام مصرف الرافدين بتعليمات البنك المركزي العراقي خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال واللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان مما يعكس عدم كفاءة إدارة المصرف في معالجة مشكلة تعثر القروض .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ التعثر المصرفي ، القروض المتعثرة ، العسر المالي.

* بحث مستل من رسالة ماجستير

Journal of Economics and Administrative Sciences
2020; Vol. 26 , No.117
Pages: 361- 375

مشكلة البحث : تعاني اغلب المصارف العراقية وبالأخص مصرف الرافدين من مشكلة التعثر المصرفي نتيجة ارتفاع حجم القروض المتعثرة التي تعرقل ممارسة المصرف لنشاطه.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة الأسباب التي أدت الى التعثر المصرفي وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

فرضية البحث: تؤدي الرقابة والمتابعة المصرفية الضعيفة للقروض بعد منحها الى ضياع وخسارة جزء من أموال المصرف وذلك لعدم قدرة المقترضين على السداد مما ينجم عنه ارتفاع القروض المتعثرة وتعرض المصرف للخسائر.

اسلوب البحث : اعتمد البحث الأسلوب الوصفي و التحليلي لمشكلة التعثر المصرفي ومعرفة اهم الأسباب التي أدت اليه.

الحدود المكانية والزمانية: مصرف الرافدين للمدة(2008-2017 م)

المقدمة

تواجه أغلب المصارف التجارية مشكلة التعثر في سداد قروضها ولا يخلوا أي مصرف من هذه المشكلة ولم تكن هذه الظاهرة وليدة اللحظة بل ظهرت بعد فترة الكساد العالمي 1929م وتفاقمت هذه المشكلة في منتصف الثمانيات و كان أخرها الازمة المالية العالمية التي تعرضت لها أكبر المصارف الامريكية للافلاس في سنة 2008م بسبب ازمة الرهن العقاري، ولا يستطيع أي مصرف ان يجعل محفظة قروضه تتسم بحالة من الاستقرار والانتظام وذلك لطبيعة العلاقة ما بين المخاطر والقروض، هناك أسباب كثيرة أدت الى تعثر سداد القروض في مصرف الرافدين ولا تقتصر على مستوى المصرف والمقترض بل هناك أسباب خارج إرادة إدارة المصرف والمقترض تتعلق هذه الأسباب بالظروف السياسية والعقوبات الاقتصادية وغيرها .

يعرض البحث مفهوم التعثر المصرفي والقروض المتعثرة واهم الأسباب التي أدت اليه اضافة الى الحلول المقترحة للتقليل من هذه المشكلة و يقسم البحث الى ثلاث محاور هي :.

المحور الأول : الاطار المفاهيمي للتعثر المصرفي .

المحور الثاني: أسباب التعثر المصرفي .

المحور الثالث: حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين.

المحور الأول/ الإطار المفاهيمي للتعثر المصرفي؛

هناك عدة مفاهيم للتعثر فالتعثر: هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة او المنظمة او المصرف او الفرد وترجع هذه الحالة الى تضافر مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية ،التي تؤدي الى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة (1) ؛ مما يحد من قدرة المصرف على تلبية الطلب على النقود من العملاء على المدى القصير ويولد ذلك المخاوف والذعر المالي هي حالة تصيب المودعين عندما يتعرض البلد للكوارث الطبيعية او الحروب او تتعرض أحد المصارف او بعضها الى ازمة مالية فيلجأون الى سحب ودائعهم المالية مما تتعرض المصارف الى ازمة سيولة وانخفاض احتياطياتها لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجأون لسحب ودائعهم وان عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من قبل المصرف يؤدي الى التعثر المصرفي (2).

اولاً: مفاهيم التعثر المصرفي.

أ. التعثر بالمفهوم المالي: هي عدم قدرة المشروع او العميل بالوفاء بالتزاماته المالية المستحقة عليه تجاه المصارف وقد يمر بحالة عسر مالي مؤقت(فني) او دائمي (حقيقي) في الحالة الأولى يستطيع المصرف انتشاله من هذه الأزمة حيث يكون تدخله كمستشار للمشروع من خلال تقديم الاقتراحات والاستشارات او تقديم قروض جديدة للعميل لأنهاء حالة العسر التي يمر بها او تأجيل تسديد الفوائد المترتبة على أصل القرض وذلك للخروج من هذه الأزمة اما الحالة الثانية يتم تصفية المشروع بعد فشله وافلاسه، هناك مفهوم اخر للتعثر وهو يعني عدم القدرة على السداد او التأخر في السداد عن الآجال وبالتالي يصبح من المتوقع ان يتحول جانب من قروض البنوك الى قروض مشكوك في تحصيلها او معدومة لأي سبب من أسباب الاعسار المالي (3).

او هو الوضع الذي يتعرض فيه المصرف لحالة من نقص السيولة وتراكم الخسائر كنتيجة لقرارات أدارية ومالية خاطئة تراكمت عبر سنوات او بسبب عدم قدرة المصرف على التكييف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها (4)؛ ويعرف ايضاً على انهُ تلك التسهيلات بكافة انواعها التي يحصل عليها العميل من المصرف ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية الى ارصدة مدينة راكدة وبمرور الوقت تصبح ديناً متعثراً (5).

ب.التعثر بالمفهوم الاقتصادي؛ في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة ان تحقق عائد معقول او معتدل على استثماراتها او عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها (6).

ت. العسر المالي: هي الحالة او المرحلة التي يمر بها العميل او المشروع وعجزه عن مواجهة التزاماته المالية وتسديدها في الوقت المحدد اتجاه المصرف او الدائنين بسبب انخفاض ايراداته عن نفقاته وقد يكون هذا العسر المالي مؤقت (فني) او دائم (حقيقي) ومن خلال هذه المراحل يستطيع المصرف الدائن تتابع هذه المراحل وتحديد الحالة التي يمر بها العميل واتخاذ القرارات المناسبة لكل حالة (7).

ج. الفشل المصرفي؛ هو اغلاق مصرف من البنك المركزي او وكالة تنظيمية مصرفية فيدرالية او حكومية وبوجه عام يغلق المصرف عندما يتعذر عليه الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وغيرهم (8)، او عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المصرف الى ما دون القيمة السوقية لالتزاماته بحيث تصبح القيمة السوقية لرأس مالة (صافي القيمة) سلبية (9).

ح. الإفلاس: يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية الى حالة الأفلاس القضائي الذي تتعرض لهُ المؤسسة الاقتصادية كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها بحيث يتم اشهار افلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة اقليمياً بغرض تصفيتها وبيعها تمهيداً لتسديد هذه الديون الى أصحابها (10)؛ وهو صورة من صور الفشل المصرفي ويعرف بأنه الوضع الذي لا يستطيع فيه المصرف مواجهة التزاماته نحو الاخرين (11).

ثانياً: مفهوم القروض المتعثرة؛

هناك عدة مسميات للقروض المتعثرة هي كالاتي;

1. القروض المشكوك في تحصيلها: هي التي لم يقطع الامل نهائياً في تحصيلها لعدم دفعها في الوقت المناسب لعدم مقدرة المدين على الدفع بسبب سوء ظروفه المالية والتجارية بحيث يدعو الى الشك في تحصيل تلك الديون كلها او بعضها ويترتب عليها عبئاً محتملاً (12)؛ وتكون ما بين القروض العادية والمعدومة.
2. القروض المعدومة: هي القروض التي فُقِد الأمل نهائياً بتحصيلها على الرغم من استعمال المصرف كافة الوسائل والطرق لاستردادها ولكن دون جدوى (13).

تعد أكثر المسميات شيوعاً هي القروض المتعثرة (non-performing loans) او القروض الغير العاملة (Loans and non-working) وجاء في دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان: (العلاقة بين مراجعة القروض وإعداد المخصصات وبين مؤشرات الاقتصاد الكلي) التي قام بها (Cortavarria) وزملاؤه أنه لا يوجد تعريف عالمي موحد للقروض المتعثرة (14) .

تعرف القروض المتعثرة ; هي تلك القروض التي لم يدفع أصل مبلغها او فوائدها لمدة 90يوماً او قروض استحقت ولم تدفع او لا يتوقع سدادها بسبب الإفلاس او التصفية الاختيارية او اعيد هيكلتها او قروض تم منحها الى شركات متعثرة او خاسرة (15).

المحور الثاني / أسباب التعثر المصرفي.

تتعدد أسباب تعثر القروض التي يشترك فيها كل من المصارف والعملاء على حد سواء فضلاً عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، قد ترجع أسباب التعثر الى ظروف وطبيعة العميل او قد تكون لا علاقة للبنوك بها وفي بعض الحالات تعود الأسباب الى سياسات وأداء المصرف ذاته (16)

اولاً: أسباب التعثر على مستوى القروض .

ان القروض المتعثرة ناجمة عن تضافر عدد من الأسباب التي ترجع الى الإدارة الغير الكفوءة للمصرف وذلك بأتخاذها قرار بمنح الائتمان الى العملاء دون وجود دراسة علمية وموضوعية كافية لطالب الائتمان مما يترب عنهُ ظهور عملاء متعثرين، وقد شبه عمل المصرف بأنهُ مصنع للائتمان مادتهُ الخام وهي ودائع العملاء ومنتجهُ الأساسي هي القروض والسلف ولذلك فأن جوهر العملية الائتمانية هو تقليل الفاقد من القروض والسلف الرديئة ومن جهة أخرى الاهتمام بالعملية الإنتاجية والدراسة الدقيقة للائتمان (17).

1.الأسباب المتعلقة بالعميل.

يعد العميل أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى تعثر القروض وعليه يجب على المصرف أخذ الحذر والحيطة عند اتخاذ أي قرار بشأن عملية منح التسهيلات الائتمانية الى العملاء.

أ. عدم التزام المقترضين بالتوجيهات والتعليمات والارشادات الصادرة من المصرف؛ واستعمال القرض في غير الغرض الذي منح من أجله اوفي غير أغراض المشروع وفقدانه القدرة والمهارة والإدارة الفنية والمالية على إدارة المشروع (18) .

ب. تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للمصرف عند تقديم طلب الاقتراض من اجل الحصول على الموافقة بمنح الائتمان او من اجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية (19).

ج. وجود حركة سحب من الحساب الجاري لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع من جهة أخرى وحدوث تغيير مفاجئ في توقيت عملية السحب والايداع وبطبيعة الحال فأن المصرف لابد ان يكون على علم بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة (20).

1. الأسباب المتعلقة بالمصرف.

هي أسباب ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة والتي تتمثل بالمخاطر الاتية(*)؛ هي مخاطر الإدارة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال، ومخاطر الضمانات العقارية فيتم صرف هذه التسهيلات دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة (21) .

هذه الأسباب متعلقة بالمصارف و قد أسهمت في تعثر العملاء وهي ما يلي:

أ. اعتماد المصارف على دراسات جدوى اقتصادية غير واقعية للمشاريع ولا تظِهر النشاط الفعلي او التوقعات المستقبلية لتأسيس المشاريع الجديدة وقيام المصارف بمنح القروض كاملة دون مساهمة بعض المقترضين برأسمال ابتدائي وبدفعة واحدة بدلاً من دفع القرض حسب تقدم العمل وقد لا توجد مراقبة على القروض بعد منحها وضوابط تؤمن استعمالها وضعف الضمانات المقدمة وتردي سيولتها وعدم مناسبتها للائتمان (22) .

ب.أخطاء في التحليل الائتماني الذي يعتبر ذات أهمية بالنسبة لادارة الائتمان لاتخاذ القرارات الائتمانية والتعرف عن كثب عن مدى جدوى التعامل مع العملاء من ناحية الاحتياجات الائتمانية ودرجة المخاطر المتعلقة بها ومن خلالها يستطيع ان يحدد نجاح القرار الائتماني او فشله عند منح الائتمان او رفض العملاء واخطاء في تقدير الضمانات واتخاذ القرار الائتماني بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية، وعدم قدرة المصرف على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض او عدم وجود سياسة ائتمانية محكمة لدى المصرف (23) .

ت.تغليب المصرف لعامل الربح على المخاطرة واتخاذ قرار منح الائتمان بناءً على ضغوط تمارسها أطراف أخرى(24) .

2. الأسباب الخارجة عن نطاق العميل والمصرف.

هناك اسباب وعوامل عديد تؤدي الى تعثر المصارف والعملاء وتكون خارجة عن ارادتِهم وهذه الأسباب تزيد من حدة المشكلة وتأزمها ومن الأسباب والعوامل الخارجية والمتمثلة بالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية والتشريعية والتي تطرأ على الساحة المحلية والدولية.

وقد تكون هذه العوامل دائمة التغيير وتتسم بعدم الاستقرار وهوما قد يؤثر احيانا على قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم تجاه المصارف (24) ؛ ويمكن تلخيص اهم الأسباب الاتية:

أ. الظروف السياسية غير المستقرة التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية ومن ثم على نتائج اعمال المقترضين(25) ؛ وتتعلق بالقرارات الحكومية والحروب وانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة مما يؤثر على القدرة التسويقية للعميل والتي يؤدي الى تعثره(26)؛ إضافة الى حدوث أزمات سياسية داخلية وخارجية والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال فرض القوانين والإصلاحات الاقتصادية والتي تتمثل بفرض الضرائب والرسوم الإضافية (27)؛مما يؤثر على المشاريع وبالأخص المشاريع الإنتاجية وانخفاض الأرباح المتحققة منها وربما تؤدي الى خسارة وفشل هذه المشاريع والتي يكون البلد بأمس الحاجه اليها.

ب. الظروف الطبيعية وتشمل الظروف الطبيعية هي الكوارث الطبيعية المتعلقة بالفيضانات والزلازل والحرائق والامراض وغيرها من الأسباب الطبيعية هذه الأسباب تضعف المقدرة الائتمانية للمصارف التجارية (28).

ت. الظروف التكنولوجية والاقتصادية: وتشمل الظروف التكنولوجية ظهور سلع بديلة متطورة تفقد العميل حصته من السوق اما الظروف الاقتصادية هو الركود الاقتصادي ويؤدي الى البطالة وضعف القوة الشرائية لدى المستهلكين وضعف الأسواق بشكل عام الامر الذي يؤدي الى انخفاض حجم مبيعات العميل وضعف قدرته على خدمة ديونه(29) .

ث.الأسباب التشريعية والقانونية: ان ضعف القوانين والتشريعات او انعدامها او عدم شمولها وتغطيتها لجوانب تنظيمية وقانونية ورقابية تساعد بشكل غير مباشر على انهيار او تعثر المصرف ومن اهم الاسباب ايضاً تفاعل الاسباب التشريعية كأسباب خارجية مع ادارة المصرف في انهيار ذلك المصرف مثل أطلاق يد الأدارة في الاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون وجود ضمانات كافية وذات جودة عالية (30) .

يتضح ان التعليمات والإجراءات التي تُصدر من قبل البنك المركزي قد لا تتناسب مع حجم المخالفات التي ترتكبها بعض المصارف إضافة الى عجز التشريعات المصرفية في إيجاد الحلول السريعة والفعالة لحالة التعثر المصرفي.

ثانياً: أسباب التعثر على مستوى المصرف.

يحدث التعثر المصرفي لأسباب وعوامل عديدة والتي تتباين باختلاف طبيعة المشاكل التي تواجها المصارف وبرغم تعدد أسباب التعثر المصرفي وتباينها ما بين المصارف الا انها اغلبها يعود لأسباب داخلية وخارجية(31) .

1. الأسباب الداخلية ؛هي الأسباب التي ترتبط بطبيعة الإدارة المصرفية وكيفية ممارستها لأنشطتها واهم هذه الأسباب ما يلي (32):

أ. عدم فاعلية أجهزة الإشراف والرقابة المصرفية: ان أجهزة الرقابة على المصارف على الرغم من تعددها الا هناك قصور في وسائل الرقابة وعدم كفاءتها خاصة بعد الانتشار الواسع للاعمال الالكترونية بالمصارف وعليه فأنهُ يؤدي الى الى التعثر المصرفي والمالي فمفهوم الرقابة يؤكد على الرقابة النوعية والمستندة على المخاطر وليس وليس الرقابة الشكلية اما فيما يتعلق بالرقابة من السلطة النقدية فهي تتركز على التدقيق الشامل والمستمر في رصد المصارف المتعثرة وطبيعة المخالفات التي ترتكبها على الرغم من كفايتها الا ان لها دور فاعل في التأكد من سلامة وكفاية رأس المال المصرفي وكفاءته المالية لضمان السيولة إضافة الى تقييم موجودات المصرف وبالأخص القروض والسلف والحسابات الأخرى والتأكد من التزام المصارف بالأنظمة والقوانين وذلك لمعالجة الازمات التي يتعرض لها المصرف.

ب. تدني كفاءة الإدارة المصرفية؛ ان نقص الخبرة والمعرفة وعدم مواكبة التطورات والابتكارات المصرفية الحديثة والتكيف مع البيئة المعاصرة والتعامل معها وهذا بسبب ضعف السياسة الائتمانية والاستثمارية للمصرف وافتقار المصرف الى الرقابة الدقيقة ومعاصرة تتطور مع التوجه نحو الاقراض الخطر والمضاربة بالعملة وسوق العقارات وذلك لتحقيق مردود سريع لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إضافة الى عدم توفر إجراءات التحليل وتقييم الكفاءة.

2. الأسباب الخارجية ؛ هي الأسباب التي تقع خارج إرادة الادارة المصرفية وهي ما يلي: (33) (34)؛

أ. طبيعة البيئة المحيطة بالمصارف؛ تتأثر المصارف بالظواهر الهيكلية والاقتصادية في الاقتصاد العالمي والمحلي والبيئة المصرفية وعناصرها والتي تؤثر على سير العمل المصرفي ونشاطه إضافة للتطورات الاقتصادية منها الركود الاقتصادي الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي وعمليات الإيداع والسحب وان التساهل في منح الائتمان وسياسة سعر الصرف والتضخم وما يولده من ارتفاع الأسعار من العوامل الاقتصادية التي تلعب دور فاعل في التعثر المصرفي .

ب.الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي ؛ يؤدي الانفتاح الاقتصادي على دول العالم الى ترسيخ العمل المؤسسي وتكامل البنية التشريعية و التحتية والتكنولوجية والاجتماعية وان المنافسة ترفع تكلفة التغيير المصرفي في ظل البيئة الجديدة والتحرر يشجع المصارف على الدخول في أنشطة ذات مخاطر عالية لمواجهة المنافسة الشديدة ويتصف النظام المالي بالتحرر والانفتاح ورفع القيود التي كانت تحد من نشاطها المصرفي في ظل الأسواق المتطورة مما يشجع المصارف على ممارسة أنشطة تقليدية وغير تقليدية وابتكار خدمات جديدة .

ت. الكوارث الطبيعية او المفاجئة كالسيول والفيضانات (35).

المحور الثالث / حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين .

اولاً : نشأة مصرف الرافدين

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وباشر أعمالـه في 19/ 5/ 1941 برأس مال مدفوع قدره(50) خمسون الف دينار ، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية ويهدف المصرف الى دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة ، حيث يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الاموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسمه القانون وتبلغ عدد فروع المصرف حالياً (164) فرعاً داخل العراق أضافة الى (7) فروع في الخارج ،هناك فروع جديدة يسعى المصرف الى فتحها منها في بغداد والآخر خارج العراق إضافة الى تأهيل الفروع التي تعرضت الى الدمار والتخريب في المناطق التي خضعت تحت سيطرة الإرهاب (36).

ثانياً: حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين.

تعتبر الموجودات المصرفية الحجر الأساسي لمصداقية معدلات رأس المال لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات او صعوبة تحويلها الى سيولة عند الحاجة اليها، و تؤثر نسبة القروض المتعثرة على محفظة الإقراض للمصرف ومن ثم على وضع التدفقات النقدية ودرجة الإعسار المالي فيه وتقاس نوعية الموجودات من خلال مؤشرين هي القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ، القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات وتوضح الجداول والرسوم البيانية حجم القروض المتعثرة والديون المشكوك بتحصيلها في مصرف الرافدين .

جدول (1) نسبة القروض الغيرالعاملة الى اجمالي القروض للمصرف الرافدين .

(المبلغ بالمليون دينار)

التفاصيل / السنة	القروض الغير العاملة	اجمالي القروض	النسبة%
2008	879335	1504634	%58.44
2009	887087	1645400	%53.91
2010	923183	4910352	%18.80
2011	1783450	8582852	%20.77
2012	1992766	12423290	%16.04
2013	6807001	12254764	%55.54
2014	7043696	13058221	%53.94
2015	8330101	12952344	%64.31
2016	8274257	12948937	%63.89
2017	8271675	13497701	%61.28

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد
على التقارير المالية السنوية للمصرف الرافدين للمدة (2008-2017).

يوضح جدول (1) نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي القروض ، يُلاحظ أنخفاض هذه النسبة من (58.44%) الى (16.04%) خلال السنوات 2008-2012 م اما في سنة 2015 م أرتفعت نسبة القروض المتعثرة الى (64.31%) وهي اعلى نسبة للقروض المتعثرة في مصرف الرافدين والتي تفسر تحمل المصرف العبء الأكبر من القروض غير العاملة وهي تشكل نقطة ضعف المصرف مما يعرضهُ الى مخاطر عدم التسديد، وأنخفضت هذه النسبة الى (61.28%) سنة 2017 وهي مرتفعة جداً قياساً بالنسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي بنسبة (2-5%)(37) وهذه النسب خطيرة وتؤثر على موارد واستثمارات المصرف وسياسته الائتمانية ويعاني مصرف الرافدين من تعثر تسديد القروض التي تم منحها للموظفين إضافة الى القروض التي لم تسترد في الوقت المحدد.

شكل (1) القروض الغير العاملة الى اجمالي القروض للمصرف الرافدين.

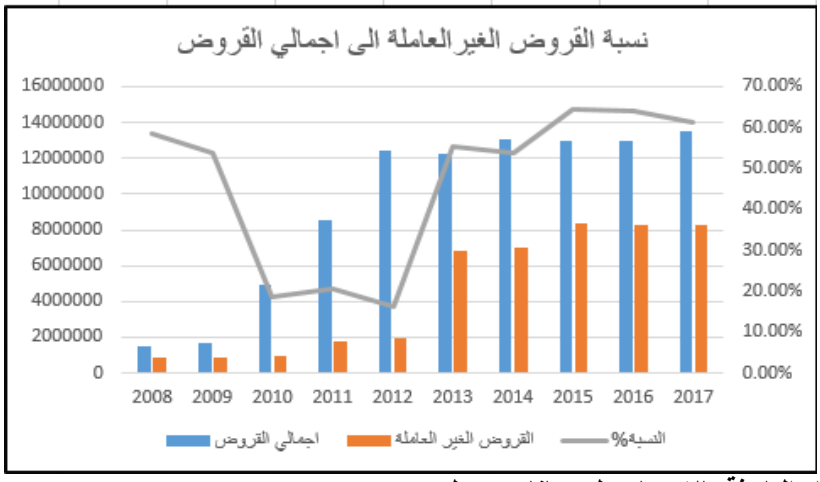

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

جدول (2) نسبة القروض غيرالعاملة الى اجمالي الموجودات للمصرف الرافدين.

(المبلغ بالمليون دينار)

التفاصيل / السنة	القروض غير العاملة	اجمالي الموجودات	النسبة%
2008	879335	7802348	%11.27
2009	887087	10839422	%8.18
2010	923183	13718044	%6.72
2011	1783450	17630951	%10.11
2012	1992766	17414345	%11.44
2013	6807001	21599314	%31.51
2014	7043696	20684849	%34.05
2015	8330101	17520397	%47.54
2016	8274257	16170445	%51.16
2017	8271675	17386138	%47.57

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد
على التقارير المالية السنوية للمصرف الرافدين للمدة (2008-2017).

يُلاحظ من خلال جدول (2) أنخفاض نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي الموجودات في سنة 2008 م بلغت (11.27%) واستمرت بالأنخفاض في سنة 2009،2010 بنسبة (8.18%)، (6.72%) ويعود سبب الأنخفاض الى ضخامة موجودات مصرف الرافدين التي ارتفعت الى (21599314) مليون دينار في سنة 2013 م مقارنة مع السنوات السابقة وهي تعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصرف اما في سنة2011 و2012 م ارتفعت هذه النسبة الى (10.11%) ،(11.44%) واستمرت بالأرتفاع الى (51.16%) في سنة 2016 م وهي أعلى نسبة، يرجع سبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المصرف الى الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي عصفت بالبلد في السنوات الأخيرة وهي أصعب مرحلة مر بها العراق وتعرضت اغلب فروع المصرف في المناطق الغربية والموصل الى التدمير والانهيار والنهب من الأرهاب والذي تسبب بهجرة العديد من الافراد إضافة الى تخلف العديد من العملاء عن التسديد مما أدى الى تعثر القروض وأثر سلباً على سير عمل ونشاط المصرف اما في سنة 2017م أنخفضت هذه النسبة لتبلغ (47.57%) بسبب زيادة طفيفة في أجمالي الموجودات وذلك بسبب الإجراءات والسياسات التي اتبعها مصرف الرافدين في إدارة محافظة الاستثمارية ومخاطرها واسترداد المتعثر منها وادارت الموجودات والمطلوبات وفجوة الميزانية لأغراض السيولة .

شكل (2) نسبة القروض غيرالعاملة الى اجمالي الموجودات للمصرف الرافدين.

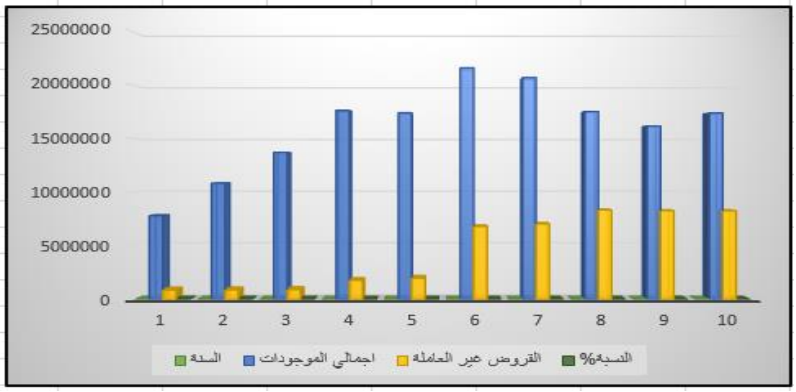

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2)

جدول (3) نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض غير العاملة للمدة (2008-2017).

(المبلغ بالمليون دينار)

السنة	الديون المشكوك في تحصيلها	القروض غير العاملة	النسبة%
2008	39555094	87933592	%44.9
2009	39476146	88708766	44.5
2010	34677318	92318339	37.5
2011	34489207	178345054	19.33
2012	26665280	19927669	133.8
2013	27560267	68070018	40.48
2014	12171679	70436967	17.28
2015	18049525	83301019	21.66
2016	10097578	82742575	12.2
2017	9972441	827167527	1.2

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد
على التقارير المالية السنوية للمصرف الرافدين للمدة (2008-2017).

يتضح من جدول (3) ارتفاع نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في سنة 2008، 2009م بنسبة (44.9%) ، (44.5%) ويفسر هذا الارتفاع ان المصرف قد تعرض الى مخاطر التعثر في محفظة قروضه وان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها عبارة عن مبالغ مالية تستقطع من الأرباح التي يحققها المصرف وتضع هذه المبالغ مقابل القروض التي لم تسدد وتعتبر هذه الأموال عاطلة وغير مستثمرة وان هذا المخصص يؤثر على أرباح المصرف مما يؤدي الى حرمان المالكين والمساهمين في المصرف من زيادة ارباحهم السنوية وكانت اعلى نسبة في سنة 2013 (133.8) اما في السنوات 2014 -2017 م انخفضت النسبة من (40.48%) الى (1.2%) وان الانخفاض المستمر بنسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض غير العاملة بسبب ارتفاع حجم القروض المتعثرة مقابل انخفاض مخصصات الديون وعدم اتخاذ المصرف إجراءات احترازيه لمقابلتها .

شكل (3) نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض غيرالعاملة.

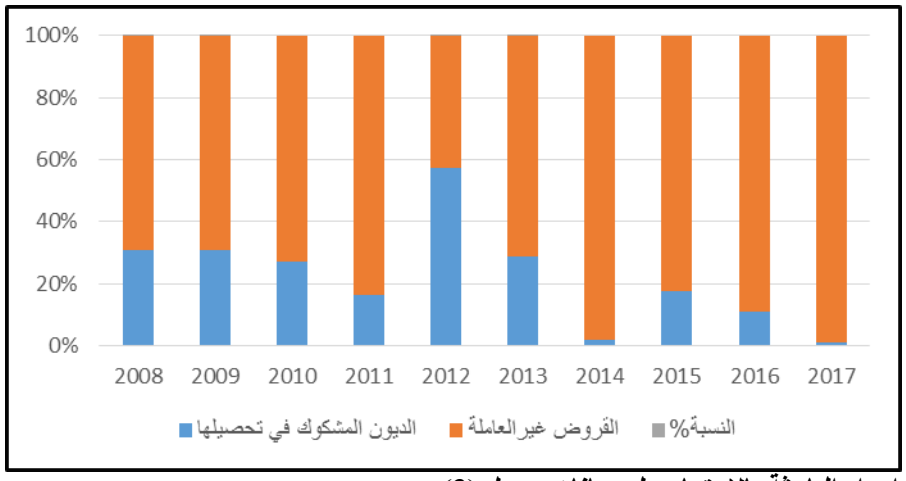

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3).

الاستنتاجات

1. يعتبر التعثر المصرفي من المخاطر الرئيسية التي تهدد استقرار النظام المصرفي والمالي والتأثير سلباً على ودائع الافراد مما يضعف من ثقتهم بالجهاز المصرفي من جهة اخرى .
2. تعد المخاطر الائتمانية من اكثر المخاطر التي ساهمت بتعثر المصارف نتيجة القرارات الإدارية الغير الكفوءة.
3. ان ضعف متابعة المصرف للقروض بعد منحها يؤدي الى ضياع الأموال و خسارتها.
4. تعد عمليات السرقة والاختلاسات والفساد الإداري من اكثر الأسباب التي أدت الى تعثر مصرف الرافدين وتكبده خسائر كبيرة .
5. ارتفاع حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين نتيجة تلكؤ المقترضين بسدادها وتهرب بعضهم منها.
6. انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لمقابلة القروض غير المسددة .
7. اغلب القروض المقدمة من قبل مصرف الرافدين منحت بمستمسكات عقارية مزورة او بدون ضمانات.

التوصيات

1. تشكيل لجنة رقابية واشرافية كفوءة يكون مهامها الاشراف والرقابة على عملية منح القروض ومتابعتها .
2. تكثيف الدورات التدريبية للكوادر المصرفية ومواكبة التطورات المالية والمصرفية وبالأخص المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية والاستعلام الائتماني ومتابعة القروض الممنوحة .
3. توزيع القروض والتسهيلات الائتمانية على مختلف الأنشطة والافراد وعدم التركيز على منح القروض والسلف للأطباء والموظفين وغيرها باعتبارها قروض استهلاكية وغير منتجة وذلك لتجنب تعثر القروض.
4. التأكد من الضمانات المقدمة من حيث قيمتها وملكيتها للشخص طالب القرض لتلافي المشاكل المترتبة عليها .
5. الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بزيادة راس المال لغرض مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
.تأسيس مؤسسة لضمان القروض مما يعزز من سلامة المركز المالي للمصارف التجارية .
7. تأسيس محاكم قانونية خاصة للنظر في النزاعات المالية ولمتابعة موضوع التعثر المصرفي وذلك لضمان حقوق المصارف والتقليل من حجم القروض المتعثرة .

Sources

1. Ahmed Abdel-Moneim Mohamed Shafik, Bank Administration, Banha University, Faculty of Commerce, Egypt, 2008.
2. Asar Fakhri Abdul Latif, the financial defaulting banks causes and methods of treatment, Central Bank of Iraq, November 2017.
3. Ahlam Bu Abdali, Policies and Indicators of Commercial Banks Management, Dar Al-Jannan for Publishing and Distribution, Jordan, First Edition, 2015.
4. Jamal Abu Obaid, Management of Non-performing Bank Loans, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan, without edition, 2006.
5. Hussein Ahmad Hussein Bedawi, the financial failure of banking, "a comparative analytical study between Warka Bank for Investment and Finance and a sample of banks registered in the Iraq Stock Exchange," Journal of Humanities of the University of Zakho, Vol. 5, No. 3, 2017.
6. Khalid Waheeb Al-Rawi, Banking Operations Management, Dar Al-Manahij, Jordan, Second Edition, 2003.

7. Khalid Waheeb Al-Rawi, External Banking Operations, Amman, Dar Al-Manahj, 2nd Edition, 2009.
8. Duraid Kamel Al Shabib, Modern Banking management, Dar Al-Masarra, Jordan, first edition, 2012.
9. Rashad Noaman Al-Ameri, Credit Banking Services in Islamic Banks, Dar Al-Fikr Al-Jamie, Alexandria, First Edition, 2012.
10. Rehan Al-Sharif, Financial Failure in the Economic Institution from Diagnosis to Prediction and Therapy, Faculty of Economic Sciences, Baji Mukhtar University, 25-June 2015
11. Ziad Ramadan, Mahfouz Gouda, Credit Risk Management, United Arab Company for Marketing and Supply, 2008.
12. Souad Oufallah, Strategies for Management of Banking Defaults, Ph.D. Dissertation in Economic Sciences, Hassiba Ben Bou Ali University, Chlef, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Algeria, 1 year, Algeria. .http: //dspace.univ-chlef.dz
13. Sumaya Lutfi, Implications of Loans on Banks Performance and Economic Activity, Economic and Technical Department, Arab Monetary Fund, 2017-October 18.
14. Sadiq al-Shammari, Non-performing loans in banks and their impact on financial crises, the third scientific conference of the National University of Isra, Amman, 2009.
15. Abdel-Hamid El-Shawarby, Mohamed El-Shawarby, Risk Management of Bank Trouble, Modern University Office, Cairo, 2010.
16. Abdel-Ghani Hariri, The Role of Financial Liberalization in Crises and Banking Failures, Intervention at the International Scientific Forum on International Financial and Economic Crises and Global Governance, Farhat Abbas University, Setif, Algeria, 2009.
17. Abdul Jabbar Hani Abdul Jabbar, Afra Hadi Saeed, the problem of non-performing bank loans in Iraq and ways to address them, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 22, No. 87, 2016.
18. Adel Mabrouk Mohamed, Exposed Bank Loans and Solution: Alternative Solutions to Facing the Bad Credit Bank Phenomenon, Cairo University.
19. Adel Mohamed Rizk, Global Financial Crisises Management, Nile Arab Group House, Egypt, first edition, 2010.
20. Abdel Moaty Reda, Gouda, Mahfouz Ahmed, management credit, Dar Wael, first edition, 1999.
21. Kamal Ahmed Youssef Mohamed, financial default of bank customers causes and treatment, University of Neelain, Journal of Economics Scientific, No. 3, 2013.
22. Mohamed Elifi, Banking Supervision as a Preventive Approach from Bank Trouble in the Algerian Banking System, New Economy Magazine, No. 14, Volume 1, 2016.

23. Mohammed Kamal Afaneh, Bank Credit, Dar Al Yazouri, Oman, Arabic edition, 2017.
24. Muftah Saleh, Farida Maarafi, Credit Risk Analysis, Measurement, Management and Control, Presentation to the 7th Annual International Scientific Conference Risk Management and Knowledge Economy, Faculty of Economic and Administrative Sciences, Al-Zaytoonah University, Jordan, 2007.
25. Nadia Taleb Salman, the impact of the provision of doubtful debts on capital adequacy (an analytical study of a sample of Iraqi banks), Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, No. 41, 2014.
26. Al-Rafidain Bulletin No. 18, 2017
27. Walid Idi Abdulnabi, the Central Bank of Iraq and its control and monetary development and the directions of its strategic plan.
1. FDIC : the federal deposit insurance corporation; 2018-1-17الاقتباس
http://www.fdic.gov/consumers/banking/facts.
2. George G. Kaufman, bank failures, systemic risk and bank regulation, the Cato journal.vol.16no.1,cato Institute,Washington,d.c2001. http://www.cato.org.

الهوامش

1) د. كمال احمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج، جامعة النيلين، مجلة الاقتصاد العلمية، العدد3، 2013، ص8.
2) دريد كامل ال شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص269.
3) عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص136.
4) اسار فخري عبد اللطيف، التعثر المالي المصرفي الأسباب واساليب المعالجة، البنك المركزي العراقي، تشرين الثاني ،2017، ص7.
5) د. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الازمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر،2009،ص6.
6) د. ريحان الشريف، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة،25-يونيو2015، ص3.
7) د. محمد اليفي، الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد14 ،المجلد1، 2016، ص64.
8) FDIC;the federal deposit insurance corporation; الاقتباس17-1-2018
http://www.fdic.gov/consumers/banking/facts.
9) George G. Kaufman, bank failures, systemic risk and bank regulation, the Catojournal.vol.16no.1,cato Institute,Washington,d.c2001,p2.http://www.cato.org.
10) د. ريحان الشريف ، مصدر سابق، ص5.
11) حسين احمد حسين بيداوي، الفشل المالي المصرفي "دراسة تحليلية مقارنة بين مصرف الوركاء للاستثمار و التمويل وعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، مجلد5،العدد3، 2017،ص4.
12) د. نادية طالب سلمان، اثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية راس المال (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد41، سنة 2014،ص7.

13) د. عبد الجبار هاني عبدالجبار، عفراء هادي سعيد ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد22، العدد87، سنة 2016، ص371.
14) جمال ابو عبيد، إدارة القروض المصرفية الغير العاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، بدون طبعة ،2006، ص6-ص8.
15) عادل مبروك محمد، قروض البنوك الظاهرة و الحل: الحلول البديلة لمواجهة ظاهرة الائتمان المصرفي المتعثر، جامعة القاهرة، ص9.
16) د. سوميه لطفي، انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي ،2017-اكتوبر18، ص8.
17) عادل محمد رزق ، إدارة الازمات المالية العالمية ، دار مجموعة النيل العربية ، مصر، طبعة أولى ، 2010، ص283-284.
18) د. احلام بو عبدلي، مصدر سابق، ص102-ص103.
19) د. عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، مصدر سابق، ص283.
20) محمد كمال عفانة ، الائتمان المصرفي ، دار اليازوري ،عمان ، الطبعة العربية ، 2017، ص178.
(*) تتعرض جميع المصارف الى العديد من المخاطر المتنوعة بالنسبة الى عملياتها او أصولها والتي تحد من قدرتها على القيام بوظائفها مما يؤثر على العوائد المتحققة وكذلك التأثير على القيمة السوقية للاصولها والتزاماتها للاطلاع اكثر انظر
- د. صادق الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية واثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، داراليازوري،2013،ص88-ص102.
- عبد المطي رضا ارشيد ، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل ،طبعة أولى،1999.
21) مفتاح صالح، فريدة معارفي، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة الزيتونة – الأردن، يومي 16- 18نيسان- 2007،ص9.
22) وليد عيدي عبد النبي، مصدر سابق، ص222.
23) د. سوميه لطفي، مصدر سابق، ص9.
24) جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية الغير العاملة، مصدر سابق، ص22
25) د. احمد عبدالمنعم محمد شفيق، إدارة البنوك، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر،2008،ص111.
26) د. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص339.6
27) د. صادق الشمري، مصدر سابق، ص20.
28) رشاد نعمان العامري، الخدمات المصرفية الأئتمانية في البنوك الإسلامية ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى ،2012،ص567.
29) د. صادق الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية، مصدر سابق، ص20.
30) اسار فخري عبد اللطيف، التعثر المالي المصرفي الأسباب واساليب المعالجة، مصدر سابق، ص10.
31) رشاد نعمان العامري، الخدمات المصرفية الأئتمانية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012، ص569.
32) د. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص 173.
33) د. دريد كامل ال شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة،2011،ص272.
34) سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي، مصدر سابق ، ص71.
35) د. محمد اليفي، الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد14 ، المجلد1، 2016، ص66-67.
36) خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية ،عمان ،دار المناهج ،الطبعة الثانية،2009،ص57.
37) نشرة الرافدين المصرفية ، العدد 18،سنة 2017،ص2.
38) وليد عيدي عبدالنبي ،البنك المركزي العراقي وتطوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، ص13www.cbi.iq.

Analysis of the reality of the problem of banking stumbling in Rafidain Bank

Dr. Samir Seham Al – Khafaji **Student Master: Rukaya Kareem Abbas**
University of Baghdad /College of Management and Economics

Abstract

The process of granting loans by banks is the confidence they give to their customers, but this trust should not be a cornerstone in granting loans even if granted these loans on the basis of sound banking should involve risks that may be exposed to the bank because of the failure of the client to meet The bank's financial obligations to the bank due to the unexpected economic conditions affecting the customers, which makes them in a state of faltering, which weaken the ability of banks to provide loans, which are the most important sources of revenue and profits, so the problem of non-performing loans is one of the main problems facing most of the banks Which impede the functioning of its work and the reasons that led to the aggravation of the problem of banking failure and the lack of safety and the study of credit decisions in the case of granting loans and errors in the feasibility study and non-compliance with the procedures and controls of credit policies within the bank in addition to embezzlement and thefts exposed to the bank and the inefficiency of banking management and to avoid these The problem is that there is a need for careful study using scientific methods in terms of credit decisions and guarantees. This study varies according to the type of loan. In the case of long term loans, the risks are high. The volume of non-performing loans in the Rafidain Bank, the largest Iraqi banks and suffered large losses due to bad loans and inherited debt by the year 2003 and thereafter, which negatively affected the profits and reserves where the bank deduct part of its profits to meet non-refundable debt in the form of provision for doubtful debts despite the decline Its capital is due to the failure of the Rafidain Bank to comply with the instructions of the Central Bank of Iraq, especially with regard to the adequacy of capital and the guidelines for the classification of credit, which reflects the inefficiency of the bank's management in dealing with the problem of defaults.

Keywords: **stumble banking, financial Insolvency, non-performing loans**